

صاحب الحاجة
ث القاضية بجواز
تعارضاً يُوجب
يدخل أحد مكة
إد أحد النسكين،
عباس نفسه، وهو
وزها بغير إحرام،

تُخَفَةُ السَّائِلِ

عن صَوْمِ الْمُرْضِعِ وَالْحَامِلِ

قوله، لا من قول
ضنا أن ابن عباس
حاجة المتكررة، وإن
صحابة، كابن عمر
الحديث.

حرام على من أراد
ي.

عوا الرسول وأولي
ل إن كنتم تُؤمنون

له وسلم على نبينا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

- التحقيق حول حديث أنس بن مالك الكعبي رضي الله عنه:

لهذا الحديث أربع روايات مدارها كلها على أنس بن مالك، والراويان
عنه ابن سودة وأبو قلابة.

الأولى: عند أبي داود عن أنس بن مالك رجل.

قال أبو داود^(١): حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا أبو هلال الراسبي حدثنا
ابن سودة القشيري عن أنس بن مالك - رجل من بني عبد الله بن كعب
إخوة بني قشير - قال: «أغار علينا خيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فانتهيت أو قال: فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يأكل،
فقال: احبس فأصب من طعامنا هذا، فقلت: إني صائم، قال: احبس
أحدئك عن الصلاة وعن الصيام، إن الله تعالى وضع شطر الصلاة أو
نصف، والصوم عن المسافر، وعن المُرْضِعِ أو الحُبْلَى - والله لقد قالهما جميعا
أو أحدهما - قال: فتلهفت نفسي أن لا أكون أكلت من طعام رسول الله
صلى الله عليه وسلم».

(١) في سننه، كتاب الصوم، باب اختيار الفطر ٧٩٦/٢، رقم: ٢٤٠٨.

والثانية: عند أبي عيسى الترمذي في "جامعه"^(١) فإنه قال: (باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع):

حدثنا أبو كريب ويوسف بن عيسى، قالوا: حدثنا وكيع، حدثنا أبو هلال، عن عبد الله بن سودة، عن أنس بن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب قال: «أغارنا علينا خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأتيته رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته يتغدى، فقال: أذن فكل، فقلت: إني صائم، فقال: ادن أحدثك عن الصوم أو الصيام، إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل والمرضع الصوم أو الصيام. والله لقد قالهما النبي صلى الله عليه وسلم كلتيهما أو إحداهما، فيا لهف نفسي أن لا أكون طعمت من طعام النبي صلى الله عليه وسلم»^(٢).

قال: وفي الباب عن أبي أمية.

ثم قال أبو عيسى: حديث أنس بن مالك الكعبي حديث حسن، ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد^(٣)، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقال بعض أهل العلم: الحامل والمرضع تفطران وتقضيان وتطعمان ولا قضاء عليهما، وإن شاءتا قضتا ولا إطعام عليهما، وبه يقول إسحاق.

(١) ٩٤-٩٥/٣.

(٢) في جامعه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الرخصة في الإفطار للحبلى والمرضع ٩٤/٣، رقم: ٧١٥.

(٣) قال المناوي في فيض القدير: قال العراقي: وهو كما قال لا يعرف له حديث رفعه إلا هذا، وأما من أطلق أنه لا يعرف إلا في هذا الحديث فغير صحيح فإنه روي له حديث آخر في جمع القرآن رواه الخطيب وغيره.

والثالثة: عند النسائي^(١) قال: أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل قال: «أتيتُ النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة فإذا هو يتغدى، قال: هلم إلى الغداء، فقلت: إني صائم قال: أخبرك عن الصوم، إن الله وضع عن المسافر نصف الصلاة، والصوم، ورخص للجُبلى والمرضع».

والرابعة: عند النسائي^(٢) أيضا قال: أخبرنا أبو بكر بن علي، قال: حدثنا سريج، قال: حدثنا إسماعيل بن عليه، عن أيوب، قال: حدثني أبو قلابة هذا الحديث، ثم قال: هل لك في صاحب الحديث؟، فدُلّني عليه فلقِيته، فقال: حدثني قريب لي يقال له أنس بن مالك، قال: «أتيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبل كانت لي أُخِذت، فوافقته وهو يأكل، فدعاني إلى طعامه، فقلت: إني صائم، فقال: ادن أخبرك عن ذلك، إن الله وضع عن المسافر الصومَ وشَطْرَ الصلاة».

وقال: أخبرنا محمد بن حاتم، قال: حدثنا حبان، قال: أنبأنا عبد الله، عن ابن عيينة، عن أيوب، عن شيخ من قشير، عن عمه، حدثنا ثم أَلْفِيناه في إبل له، فقال له أبو قلابة حدّثه، فقال الشيخ: حدثني عمي أنه ذهب في إبل له، فانتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأكل أو قال: يطعم، فقال: «ادن فكل، أو قال: ادن فاطعم، فقلتُ: إني صائم، فقال: إن الله عز وجل وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصيام، وعن الحامل والمرضع»^(٣).

(١) في سننه الصغرى، كتاب الصوم، باب وضع الصيام عن المسافر ٤/ ١٨١، رقم: ٢٢٧٧.

(٢) في سننه الصغرى، كتاب الصوم، باب وضع الصيام عن المسافر ٤/ ١٨٠-١٨١، رقم: ٢٢٧٦.

(٣) ٤/ ١٨١، رقم: ٢٢٧٥.

قال ابن الترمذاني في "الجوهر النقي"^(١): هذا الحديث مضطربٌ سنداً ومُتناً.
أما اضطرابه سنداً فقد بينه البيهقي في سننه^(٢) حيث قال: رواه أبو هلال، عن عبد الله بن سودة، عن أنس بن مالك.

ورواه وهيب، عن عبد الله بن سودة، عن أبيه، عن أنس بن مالك.
ورواه أيضاً وهيب، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن رجل من بني عامر،
قال أيوب: فلقيناه فسألناه فحدثني عن رجل منهم أنه أتى المدينة بمثله.
ورواه الثوري، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن أنس بن مالك الكعبي.
ورواه معمر، عن أيوب، عن أبي قلابه، عن رجل من بني عامر: أن رجلاً يقال له أنس حدثه.

ورواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابه، عن أبي أمية أو أبي المهاجر،
عن أبي أمية قال: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأبو أمية أنس
ابن مالك الكعبي.

وفي هذا الحديث علل أخرى:

- منها أن أبا هلال الراسبي متكلم فيه، قال البخاري في "الضعفاء
الصغير"^(٣): محمد بن سليم أبو هلال الراسبي - ولم يكن من بني راسب، إنما
كان نازلاً فيهم -، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه.
وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين"^(٤): محمد بن سليم أبو هلال

(١) بهامش السنن الكبرى للبيهقي ١٥٤/٣.

(٢) ٢٣١/٤.

(٣) الترجمة ٣٢٤.

(٤) الترجمة ٥١٦.

الراسبي ليس بالقوي.

وقال الذهبي في "الميزان" ^(١): محمد بن سليم العبدي الراسبي البصري، وثقه أبو داود، وقال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بذاك المتين، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن معين: صدوق يرمى بالقدر، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه عن قتادة غير محفوظة.

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب" ^(٢): محمد بن سليم أبو هلال الراسبي البصري قيل: كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين، من السادسة، مات في آخر سنة ١٦٧هـ.

- ومنها أن أبا قلابة مدلس، قال الذهبي في "الميزان" ^(٣): عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي، إمام شهير من علماء التابعين ثقة في نفسه، إلا أنه مدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها ويدلس. وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب" ^(٤): عبد الله بن زيد بن عمرو، أو عامر الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، من الثالثة مات سنة ١٠٤هـ.

وقال صاحب "التقريب" ^(٥): ومعنى تدليسه هو قوله عن فلان ولم يسمع منه، وحديث المدلس إنما يُقبل إذا صرح بالتحديث. - ومنها أن وهيب بن خالد راويه عن أيوب تغير، قال الحافظ ابن حجر

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٥٧٤.

(٢) تقريب التهذيب (الترجمة ٥٩٢٣).

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٢٥-٤٢٦.

(٤) تقريب التهذيب الترجمة ٣٣٣٣.

(٥) تقريب التهذيب بهامش تقريب التهذيب ص/ ٢٦٧.

في " التقريب ^(١) : وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلا بآخره، من السابعة مات سنة ١٦٥ هـ.

- وفي " العلل ^(٢) لابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول - وذكر حديث الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة الجرمي قال حدثني أبو أمية أو قال أبو المهاجر عن أبي أمية قال: « قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ألا تنتظر الغداة، قلت: إني صائم، فقال: تعال أخبرك عن المسافر، إن الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة ».

فسمعت أبي يقول: الناس يختلفون في هذا الحديث فمنهم من يقول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك الكعبي. ومنهم من يقول: عن أبي أمية، والصحيح ما يقوله أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك القشيري.

قال المنذري في " مختصر سنن أبي داود ^(٣) : « وفي الرواة أنس بن مالك خمسة: اثنان صحابييان، هذا وأبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنس بن مالك والد الإمام مالك بن أنس، رُوي عنه حديث في إسناده نظر، والرابع: شيخ حمصي، والخامس: كوفي حدث عن حماد بن أبي سليمان، والأعمش ».

قال الحافظ ابن حجر في " الإصابة ^(٤) : « أنس بن مالك الكعبي

(١) تقريب التهذيب الترجمة ٧٤٨٧.

(٢) ٢٦٦/١.

(٣) ٢٨٩/٣.

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة ٧٣/١.

القشيري، أبو أمية، وقيل: أبو أميمة، وقيل: أبو مَيَّة، نزل البصرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً في وضع الصيام عن المسافر، أخرجه أصحاب السنن وأحمد وصححه الترمذي وغيره، وقع عند ابن ماجه أنس بن مالك رجل من بني عبد الأشهل وهو غلط، وفي رواية أبي داود، عن أنس ابن مالك رجل من بني عبد الله بن كعب أخو قشير، وهذا هو الصواب، وبذلك جزم البخاري في ترجمته، وعلى هذا فهو كعبي لا قشيري، ولأن قشيراً هو ابن كعب، ولكعب ابن اسمه عبد الله، فهو من إخوة قشير نفسه، وقد تعقب الرُّشَاطِي قول ابن عبد البر فيه القشيري، ويقال الكعبي وكعب أخو قشير، لا من قشير، فإن كعباً والد قشِير لا أخوه».

وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" ^(١) في ترجمته: روى عنه أبو قلابة وعبد الله بن سودة حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمعه يقول: «إن الله وضع» الحديث.

وقال الترمذي ^(٢): ولا نعرف لأنس بن مالك هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد.

قال المناوي في "فيض القدير" ^(٣): قال العراقي: وهو كما قال، لا يُعرف له حديث رفعه إلا هذا، وأما من أطلق أنه لا يُعرف إلا في هذا الحديث فغير صحيح، فإنه رُوي له حديث آخر في جمع القرآن، رواه الخطيب وغيره.

وقال ابن الترمكاني في "أجود النقي" ^(٤): وظاهر حديث ابن سودة أنه لا

(١) الاستيعاب في أسماء الأصحاب بهامش الإصابة ٤٥ / ١.

(٢) في جامعه ٩٥ / ٣.

(٣) ٢٦٨ / ٢.

(٤) بهامش سنن البيهقي ٢٣٠ / ٤.

فدية عليهما، أي الحامل والمرضع، ولأنهما يرجى لهما القضاء فأشبهها
المسافر، وأيضاً فمتى وجبت الفدية لم يجب القضاء، لأن الفدية ما يقوم مقام
الشيء كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾^(١) الآية. ولهذا أوجب بعض
السلف الفدية ولم يوجب القضاء، وأيضاً إيجابها مخالف لظاهر قوله تعالى:
﴿وعلى الذين يطيقونه﴾^(٢) الآية.

ثم قال: وفي "نواذر الفقهاء" لابن بنت نعيم: أجمعوا أن الحامل إذا خافت
على حملها أفطرت ولا كفارة إلا عند الشافعي قال في أحد الروايتين عنه
عليها الكفارة.

وقال أيضاً: وعلى تقدير سلامته من الاضطراب ليس بمطابق لترجمة
البيهقي (باب الحامل والمرضع لا تقدران على الصوم أفطرتا وقضتا بلا
كفارة كالمریض)، إذ حقيقة وضع الصيام عنهما أن لا قضاء عليهما كما أنه
لا كفارة^(٣).

وقال أبو الحسن محمد بن عبد الهادي المعروف بالسندي في "تعليقه على
سنن ابن ماجه"^(٤): هل هو وضعٌ إلى قضاء، أو لا؟ وهذا الحديث ساكت
عنه، فكل من يقول بقضائيهما لا بد له من دليل.

قلت: وأما تحسين الترمذي لهذا الحديث فليس بمسلم مع ما تقدم من
العلل، فإنه يتساهل كما قال الذهبي في "الميزان"^(٥) في ترجمة (يحيى بن يمان):

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٦.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) بهامش سنن ابن ماجه ٢/ ٣١٠.

(٥) ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٦.

فلا يُغْتَرَّ بتحسين الترمذي، فعند المحاقة غالبها ضعاف.
وذكر الذهبي^(١) مثالا لذلك، فقال: قال الترمذي^(٢): عن يحيى بن يمان،
عن المنهال بن خليفة، عن حجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن ابن عباس: «أن
النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا، وسُرِج له فيه سراج، وأخذ الميت
من قبل القبلة، وكبر عليه أربعا، وقال: رحمك الله إن كنت لأوَّأها تلاءً
للقرآن».

قال الذهبي^(٣): حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه.
المنهال: قال البخاري^(٤): فيه نظر، وهذه الكلمة لا يقولها البخاري إلا
فيمن يتهم غالبا، وقال^(٥) فيه مرة: حديثه منكر، قال البخاري^(٦): كل من
قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

وأما حجاج بن أرطاة، فقد قال الحافظ في "التقريب"^(٧): صدوق كثير
الخطأ والتدليس.

وقال^(٨) في عطاء بن أبي رباح: ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال.
وقال الذهبي^(٩) في ترجمة كثير بن عبد الله المزني - الذي قال فيه الشافعي

(١) انظر: ميزان الاعتدال ٤/ ١٩١.

(٢) في جامعه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الدفن بالميل ٣/ ٣٧٢، رقم: ١٠٥٧.

(٣) في ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٦.

(٤) في تاريخه الصغير ٢/ ٢٣٨.

(٥) انظر تهذيب الكمال ٢٨/ ٥٦٧.

(٦) انظر ميزان الاعتدال ١/ ٦.

(٧) الترجمة ١١١٩.

(٨) الترجمة ٤٥٩١.

(٩) في ميزان الاعتدال ٣/ ٤٠٧.

وأبو داود ركن من أركان الكذب: إن الترمذي روى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي. وقد ذكر صاحب "صيانة الإنسان" ^(١) نماذج كثيرة من إنكار العلماء على الترمذي في تصحيحه وتحسينه للأحاديث.

وأما سكوت أبي داود فليس بدليل على صحته ولا على حسنه، فإنه قد يتساهل أيضا فيما سكت عنه.

قال المنذري في "الترغيب والترهيب" ^(٢): وأنبه على كثير مما حضر في حال الإملاء مما تساهل أبو داود في السكوت عن تضعيفه، أو الترمذي في تحسينه، أو ابن حبان والحاكم في تصحيحه؛ لانتقادنا عليهم، بل مقياسا للتبصر في نظائرها من هذا الكتاب.

(تفسير آية البقرة عن ابن عباس رضي الله عنهما)

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ ^(٣) الآية. قال ابن جرير في تفسيره ^(٤):

«حدثني المثنى، قال: حدثنا سويد، قال: أخبرنا ابن المبارك، عن عاصم، عمن حدثه عن ابن عباس قال: هي مُثَبَّةٌ للكبير، والمرضع، والحامل وعلى الذين يطيقونه الصيام» ^(٥).

(١) انظر صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للسهيواني الهندي ص/ ١٠٩-١٢٤.

(٢) ٣٨/١.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٤.

(٤) ١٣٦-١٣٩/٢.

(٥) المصدر السابق ١٣٩/٢.

حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: الحامل والمرضع والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم يفطرون في رمضان ويطعمون عن كل يوم مسكيناً، ثم قرأ: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾^(١).

حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عَزْرَةَ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: الحامل على نفسها والمرضع على ولدها في رمضان قال: يفطران ويُطعمان مكان كل يوم مسكيناً ولا يقضيان صوماً^(٢).

حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنه رأى أمّ ولد له حاملاً أو مرضعاً، فقال: أنت بمنزلة الذي لا يُطيقه، عليك أن تُطعمي مكان كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليك^(٣).

قال: حدثنا هناد، قال: حدثنا عبدة، عن سعيد بن جبير، عن نافع، عن علي بن ثابت، عن ابن عمر مثل قول ابن عباس في الحامل والمرضع^(٤).

قال: حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: ذُكِرَ لنا أن ابن عباس قال - لأم ولد له حُبْلَى أو مرضع: أنت بمنزلة الذين لا يُطيقونه، عليك الفداء، ولا صوم عليك، هذا إذا خافت على نفسها^(٥)».

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق ١٣٦/٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ١٣٧/٢.

قال البخاري في " صحيحه " ^(١): « قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما، فليطعما مكان كل يوم مسكينا».

(الأسانيد الصحيحة عن ابن عباس وابن عمر في المسألة)

قال الدارقطني في سننه ^(٢): « حدثنا أحمد بن عبد الله وكيل أبي ضمرة، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا روح، حدثنا زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، أنه سمع ابن عباس يقرأها: ﴿ وعلى الذين يُطِيقُونَهُ فديةٌ طعامٌ مسكين ﴾، قال ابن عباس: ليست بمنسوخة، هو الشيخ الكبير، والمرأة لا يستطيعان أن يصوما، فليطعما مكان كل يوم مسكينا.

وهذا صحيح.

حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا روح، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن عذرة، عن سعيد بن جبیر، أن ابن عباس قال - لأم ولدٍ له حُبلى أو ترضع: أنت من الذين لا يطيقون الصيام، عليك الجزاء، وليس عليك القضاء ^(٣).

إسناد صحيح.

حدثنا أبو صالح، حدثنا أبو مسعود، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا هشام، عن قتادة، عن عذرة، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس: أنه كانت

(١) كتاب التفسير، باب ﴿أياما معدودات فمن كان منكم مريضا﴾ الآية ١٧٩/٨،

رقم: ٤٥٠٥ فتح.

(٢) ٢٠٥/٢.

(٣) ٢٠٦/٢.

له أمة ترضع فَأَجْهَدْتُ، فأمرها ابن عباس أن تُفطر - يعني - وتُطعم ولا تقضي^(١).

هذا صحيح.

حدثنا أبو صالح، حدثنا أبو مسعود، حدثنا محمد بن يوسف، عن سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أو ابن عمر قال: الحامل والمرضع تُفطر ولا تقضي^(٢).

وهذا صحيح.

حدثنا أبو صالح الأصبهاني، حدثنا أبو مسعود، حدثنا الحجاج، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن أمراًته سألته وهي حُبلى، فقال: أفطري وأطعمي عن كل يوم مسكينا، ولا تقضي^(٣).

حدثنا أبو صالح، حدثنا أبو مسعود، حدثنا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع قال: كانت بنت لابن عمر تحت رجل من قریش، وكانت حاملاً فأصابها عَطَشٌ في رمضان، فأمرها ابن عمر أن تُفطر وتُطعم عن كل يوم مسكينا^(٤).

قال في "النوادر"^(٥): «حدثنا الحسين بن إسماعيل، حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن محمد بن جابر، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن

(١) ٢٠٧/٢

(٢) ٢٠٧/٢

(٣) ٢٠٧/٢

(٤) ٢٠٧/٢

(٥) سنن الدارقطني ٤/١٤١.

ابن عباس أو ابن عمر قال: لا بأس أن تفتقر الحُبلى والمرضع في رمضان،
اليوم بين الأيام ولا قضاء عليهما».

قال القرطبي في " تفسيره " ^(١): « فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن
عباس أن الآية ليست بمنسوخة، وأنها محكمة في حق الحامل والمرضع،
والقول بالنسخ صحيح أيضاً، إلا أن يكون النسخ فيها بمعنى التخصيص،
فكثيراً ما يُطلق المتقدمون النسخ بمعناه، والله أعلم ».

(تفسير الآية المتقدمة عند من يقول بأنها منسوخة)

قال ابن جرير في تفسيره الجليل ^(٢): « إن هذه الآية منسوخة.

حدثنا أبو كريب قال حدثنا يونس بن بكير قال حدثنا عبد الرحمن بن
عبد الله بن عتبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن
جبل قال: « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة، فصام يوم
عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر، ثم إن الله عز وجل فرض شهر رمضان
فأنزل الله تعالى ذكره: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ حتى بلغ:
﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ فكان من شاء صام ومن شاء
أفطر وأطعم مسكينا ».

ثم إن الله عز وجل أوجب الصيام على الصحيح المقيم وثبت الإطعام
للكبير الذي لا يستطيع الصوم، فأنزل الله: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ
فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ ^(٣) الآية ^(١).

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٨٨-٢٨٩.

(٢) تفسير الطبري ٢/١٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

حدثنا عمر بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: نسخت هذه الآية يعني: ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ الآية بالتي بعدها: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال أخبرني عمي عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث قال نا بكر بن عبد الله عن يزيد مولى سلمة ابن الأكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال: «كنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر وافتدى بطعام مسكين حتى أنزلت: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾»^(٢).

قال ابن جرير: وهذه الأخبار تؤيد أنهم كانوا بعد نزول هذه الآية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيار بين صومه و سقوط الفدية عنهم، وبين الإفطار والافتداء من إفطاره بإطعام مسكين لكل يوم وأنهم كانوا يفعلون ذلك حتى نزلت ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ فالزموا فرض صومه وبطل الخيار والفدية^(٣)..

قال البخاري في صحيحه^(٤): (باب ﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ الآية)

قال ابن عمر وسلمة بن الأكوع: نسختها ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ إلى قوله ﴿على ما هَذَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(١) المصدر السابق ٢/ ١٣٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٣٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٤٠.

(٤) ١٨٧/ ٤ مع الفتح.

وقال ابن نمير حدثنا الأعمش حدثنا عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى
حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: « نزل رمضان فشق عليهم
فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم ممن يطيقه ورخص لهم في ذلك
فمنسختها **﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾** ^(١) فأمرُوا بالصوم ».

حدثنا غياث حدثنا عبد الأعلى حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما: قرأ **﴿فَدِيَّةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾**، قال: هي منسوخة ^(٢).

قال الحافظ ابن حجر ^(٣): « حديث ابن نمير وصله أبو نعيم في المستخرج
والبيهقي من طريقه.

ثم قال: واتفقت هذه الأخبار على أن قوله تعالى **﴿وَعَلَى الَّذِينَ
يُطِيقُونَهُ﴾** الآية منسوخة، وخالف في ذلك ابن عباس، فذهب إلى أنها محكمة
لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه ^(٤).

قال ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» ^(٥): « اختلف السلف في هذه
الآية على أربعة أقوال:

أحدها: إنها ليست بمنسوخة، قاله ابن عباس.

والثاني: إنها منسوخة، كما قاله سلمة بن الأكوع والجمهور.

والثالث: إنها مخصوصة، خُصَّ منها القادر الذي لا عذر له، وبقيت
متناولة للمرضع والحامل.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٢) المصدر السابق ١٨٧/٤-١٨٨.

(٣) فتح الباري ١٨٨/٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذري ٢٠٧/٣-٢٠٨.

والرابع: إن بعضها منسوخ وبعضها محكم». قال الخطابي في "معالم السنن"^(١): «قلت: مذهب ابن عباس في هذا أن الرخصة مثبتة للحبلى والمرضع». قال الشوكاني: «وهذا عن ابن عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الإشعار بالرفع، فكان ذلك دليلا على أن الكفارة هي إطعام مسكين عن كل يوم». انتهى من "الدراري المضية شرح الدرر البهية"^(٢). وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها أثبتت للحبلى والمرضع، فإنه يدل على أنها منسوخة فيما عداهما. صديق حسن - "الروضة الندية" قال أبو داود في سننه^(٣): حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان بن يزيد العطار، حدثنا قتادة، أن عكرمة حدثه، أن ابن عباس قال: أثبتت للحبلى والمرضع.

(الأسانيد عن التابعين فيها)

قال عبد الرزاق في "مصنفه"^(٤): (باب الحامل والمرضع) «أخبرنا معمر، عن أيوب، عن سعيد بن جبير قال: تُفطر الحامل التي في شهرها، والمرضع التي تخاف على ولدها، يُفطران ويُطعمان كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما. قال معمر: أخبرني من سمع القاسم بن محمد بقول: إن لم يستطيعا

(١) بهامش مختصر سنن أبي داود للمبندري ٢٠٨/٣.

(٢) الدراري المضية شرح الدرر البهية ٢٦/٢.

(٣) في كتاب الصوم، باب من قال هي مثبتة للشيخ والحبلى ٧٣٨/٢، رقم: ٢٣١٧.

(٤) ٢١٦/٤، رقم: ٧٥٥٥.

الصيام فليطعما^(١).

عن معمر عن قتادة قال: تُفطر الحامل التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما^(٢).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: تُفطر الحامل والمرضع في رمضان إذا خافتا على أولادهما في الصيف، قال: وفي الشتاء إذا خافتا على أولادهما^(٣).

عن معمر، وابن عيينة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن عبد الرحمن ابن عيينة قال: أرسلني عبد الله بن عمرو بن عثمان إلى ابن عمر أسأله عن امرأة أتت عليها رمضان وهي حامل، قال: تُفطر وتطعم كل يوم مسكينا^(٤).
عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد مثله^(٥).

عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن رجل من بني عامر: «أن رجلا قدم المدينة، فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة له والنبي صلى الله عليه وسلم يأكل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ادن، فقال: إني صائم، ثم قال: ادن، فإن المسافر وضع عنه الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل والمرضع»^(٦).

عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: الحامل إذا خشيت على

(١) المصنف ٢١٦/٤-٢١٧.

(٢) المصنف ٢١٧/٤، رقم: ٧٥٥٦.

(٣) المصنف ٢١٧/٤، رقم: ٧٥٥٧.

(٤) المصنف ٢١٧/٤، رقم: ٧٥٥٨.

(٥) المصنف ٢١٧/٤، رقم: ٧٥٥٩.

(٦) المصنف ٢١٧/٤، رقم: ٧٥٦٠.

نفسها في رمضان تفطر وتطعم ولا قضاء عليها»^(١).

وقال البيهقي في "السنن الكبرى"^(٢): «أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق المزكي، وأبو سعيد بن أبي عمرو وغيرهما، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، أخبرنا الربيع بن سليمان أخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن نافع: أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها، فقال: تُفطر وتُطعم مكان كل يوم مسكينا مُدًّا من حِنْطَةٍ.

زاد أبو سعيد في حديثه: قال الشافعي: قال مالك: وأهل العلم يرون عليها مع ذلك القضاء، قال مالك: عليها القضاء، لأن الله تعالى يقول (فمن كان منكم مريضا أو على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ).

قال: وقد روى أنس بن عياض، عن جعفر بن محمد، عن ابن لبيبة أو ابن أبي لبيبة، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان: أن امرأة صامتة حاملا، فاستعطشت في رمضان، فسئل عنها ابن عمر، فأمرها أن تُفطر وتُطعم كل يوم مسكينا مُدًّا، ثم لا يُجزئها، فإذا صَحَّتْ قَضَتْهُ»^(٣).

قال ابن رشد في "بداية المجتهد"^(٤): «وفي الموضع والحامل أربع مذاهب: أحدها: أنهما يطعمان ولا قضاء عليهما، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس.

والقول الثاني: أنهما يقضيان فقط، ولا إطعام عليهما، وهو مقابل الأول، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو عبيد وأبو ثور.

(١) المصنف ٤/٢١٨، رقم: ٧٥٦١.

(٢) المصنف ٤/٢٣٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ٣٠٩-٣٠٨/١.

والثالث: أنهما يقضيان ويطعمان، وبه قال الشافعي.

والقول الرابع: أن الحامل تقضي ولا تطعم، والمرضع تقضي وتطعم.

وسبب اختلافهم ترددُ شَبَّهَهما بين الذي يجهدُه الصوم وبين المريض، فمن شَبَّهَهما بالمريض قال: عليهما القضاء فقط، ومن شَبَّهَهما بالذي يجهدُه الصوم قال: عليهما الإطعام فقط، بدليل قراءة من قرأ ﴿وعلى الذين يُطِيقُونَهُ﴾ الآية.

وأما من جمع عليهما الأمرين فُيُشَبَّهُ أن يكون رأى فيهما من كل واحد شَبَّهًا، فقال عليهما القضاء من جهة ما فيهما من شبه المريض، وعليهما الفدية من جهة ما فيهما من شبه الذين يجهدهم الصوم.

ومن فرَّق بين الحامل والمرضع ألحق الحامل بالمريض، وأبقى حكم الموضع مجموعاً من حكم المريض وحكم الذي يجهدُه الصوم.

ومن أفرد لهما أحد الحكمين أولى - والله أعلم - ممن جمع، كما أنَّ من أفردهما بالقضاء أولى ممن أفردهما بالإطعام فقط؛ لكون القراءة غير متواترة، فتأمل هذا فإنه بين.

وأما الشيخ الكبير والعجوز اللذان لا يقدران على الصيام، فإنهم أجمعوا على أن لهما أن يفطرا، واختلفوا فيما عليهما إذا أفطرا:

فقال قوم: عليهما الإطعام.

وقال قوم: ليس عليهما إطعام.

وبالأول قال الشافعي وأبو حنيفة، وبالثاني قال مالك، إلا أنه استحبّه.

وأكثر من رأى الإطعام عليهما، يقول: مُدٌّ عن كل يوم، وقيل: إن حَفَنَ حَفَنَاتٍ كما كان أنس يصنع أجزاءه.

وسبب اختلافهم، اختلافهم في القراءة التي ذكرنا، أعني قراءة من قرأ
﴿وعلى الذين يطيقونه﴾، فمن أوجب العمل بالقراءة التي لم تثبت في
المصحف إذا وردت من طريق الآحاد العدول، قال: الشيخ منهم، ومن لم
يوجب بها عملاً جعل حكمه حكم المريض الذي يتمادى به المرض حتى
يموت».

أقوال الأئمة في المسألة:

في المدونة:

« قلت: أرأيت الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما فأفطرتا، فقال:
تُطْعِم المرضع، وتُفْطِر، وتقضي إن خافت على ولدها.

قال: وقال مالك: إن كان صبيها يقبل غير أمه من المراضع، وكانت تقدر
على أن تستأجر له، أو له مال يستأجر منه له، فلتصم ولتستأجر له، وإن كان
لا يقبل غير أمه، فلتفطر وتقفز وتطعم عن كل يوم أفطرته مُدًّا لكل
مسكين.

قال: وقال مالك - في الحامل: لا إطعام عليها، ولكن إن صحت وقويت
قضت ما أفطرت.

قلت: ما الفرق بين الحامل والمرضع، قال: لأن الحامل هي المريضة،
والمرضع ليست بمريضة.

قلت: أرأيت إن كانت صحيحة إلا أنها تخاف إن صامت أن تطرح
ولدها، قال: إذا خافت أن تسقط أفطرت، فهي مريضة، لأنها لو أسقطت
كانت مريضة^(١).

قال ابن وهب: وقد كان مالك يقول - في الحامل: تُفْطِرُ وتُطْعِمُ، ويذكر أن ابن عمر قاله، قال أشهب: وهو أحب إلي، وما أرى ذلك واجبا عليها، لأنه مرض من الأمراض - يعني ولا أرى الإطعام واجبا - «^(١)».

قال في «الموطأ»^(٢): «وحدثني^(٣) عن مالك؛ أنه بلغه: أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام، قال: تُفْطِرُ وتُطْعِمُ مكان كل يوم مسكينا مُدًّا من حنطة بعد النبي صلى الله عليه وسلم.

قال مالك: وأهل العلم يَرَوْنَ عليها القضاء فقط بلا إطعام، كما قال الله عز وجل ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها.»

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي في «الأم»^(٤): «والحال التي بها يترك الكبير الصوم، أن يكون يُجهد الجَهْدَ غير المحتَمَل، وكذلك المريض والحامل، والحامل إذا خافت على ولدها أفطرت، وكذلك المرضع إذا أضر بلبنها الإضرار البين، فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه. والصوم قد يزيد عامة العلل، ولكن زيادة محتملة، وينتقص بعض اللبن، ولكنه نقصان محتمل، فإذا تفاحش أفطرتا.

وقال: أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما، سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها، فقال: تفطر وتطعم مكان كل يوم

(١) المصدر السابق ٢١١/١.

(٢) في كتاب الصيام، باب فدية من أفطر في رمضان من علة ٣٠٨/١، رقم: ٥٢.

(٣) القائل: وحدثني، هو يحيى بن يحيى الليثي راوي الموطأ.

(٤) ٨٩/٢.

مسكيناً، مداً من حنطة. قال مالك: وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء، قال مالك: عليها القضاء، لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

قال الشافعي: وإذا كان له أن يخالف ابن عمر، لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر رضي الله عنها القرآن، ولا يقلده فيقول: هذا أعلم منا بالقرآن.

ومذهب ابن عمر يتوجه، لأن الحامل ليست بمريضة، المريض يخاف على نفسه، والحامل خافت على غيرها لا على نفسها، فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة، ثم القياس على قوله حجة على النبي صلى الله عليه وسلم، ويخطئ القياس، فيقول حين قال ابن عمر: لا يصلي أحد عن أحد، لا يحج أحد عن أحد، قياساً على قول ابن عمر، وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له، وكيف جاز له أن يتركه ^(١).

قال القاضي أبو بكر بن العربي في "العارضة" ^(٢):

«وأما الحامل والمرضع فالاختلاف فيهما كثير ومتباين، والمسألة معضلة ما وجدت ولا قدرت على تحقيقها، وفيها أربعة أقوال:

الأول: قال ابن عباس وابن عمر وغيرهما: يفديان ولا يقضيان.

والثاني: يفطران ويقضيان خاصة، قاله جماعة وأبو حنيفة والأوزاعي وربيعه، وفي قول لمالك.

والثالث: يفطران وعليهما الإطعام والقضاء، قاله مجاهد والشافعي - في قول - وأحمد بن حنبل.

(١) المصدر السابق ٧/ ٢٣٣.

(٢) ٣/ ٢٣٨.

والرابع: تطعم المرضع ولا تطعم الحامل، في أحد قولي مالك والشافعي.
وظاهر حديث أنس الكعبي يقتضي أن يفطرا ويقضيا خاصة، لأن الصوم
موضوع عنهما كوضعه عن المسافر إلى عدة أخرى.

وظاهر القرآن يقتضي فيمن أطاق الصوم أن يُطعم ولا يصوم، قال
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: نسختها ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾،
رواه البخاري عن ابن أبي ليلي.

وقد روى أيضا في "التفسير" عن ابن عباس: إنها ليست بمنسوخة، وإنها
في الشيخ الكبير والمرأة الكبير لا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان مكان كل
يوم مسكينا.

ورأى مالك في القول الآخر أن الحامل مريضة فأجزأتها الآية الثانية عن
الأولى، وأن المرضع خائفة على غيرها مطيقة، فأبقاها تحت القول الأول،
ولاشكال المسألة اختلف قوله فيها.»
قال النووي في "المجموع" (١):

«قال ابن المنذر: وللعلماء في الحامل والمرضع أربع مذاهب:

قال ابن عمر وابن عباس وسعيد بن جبير: يفطران ويطعمان، ولا قضاء
عليهما.

وقال عطاء بن أبي رباح، والحسن، والضحاك، والنخعي، وربيعه،
والأوزاعي، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو عبيد، وأبو ثور، وأصحاب الرأي:
يفطران ويقضيان، ولا فدية كالمرضى.

وقال الشافعي، وأحمد: يفطران ويقضيان ويفديان، وروي ذلك عن مجاهد.

وقال مالك: الحامل تُفْطِر وتُقْضِي ولا فدية، والمرضع تفطر وتقضي وتفدي.

قال ابن المنذر: ويقول عطاء أقول «.

وقال المقدسي في "الشرح الكبير" (١):

« والحامل والمرضع إذا خافتا الضرر على أنفسهما، أفطرتا وقضتا، ولا نعلم فيه خلافاً، لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه، وإن خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء، وإطعام مسكين لكل يوم، روي ذلك عن ابن عمر، وهو المشهور من مذهب الشافعي.

وقال الليث: الكفارة على المرضع دون الحامل، وهو إحدى الروايتين عن مالك، لأن المرضع يمكنها أن تسترضع لولدها بخلاف الحامل، ولأن الحمل متصل بالحامل، والخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها.

وقال الحسن، وعطاء، والزهري، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأبو حنيفة: لا كفارة عليهما، لما روى أنس بن مالك الكعبي، رواه النسائي والترمذي، وقال: حديث حسن، ولم يأمر بكفارة.

ولأنه فطرٌ أُبِيح لعذر فلم يجب به كفارة كالفطر للمرض.

واستدلَّ للحنابلة بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ﴾ الآية، وهما داخلتان في عمومها.

(١) بهامش المقنع ٧/ ٣٨١-٣٨٥.

قال ابن عباس: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصيام، أن يُفطرا ويُطعما مكان كل يوم مسكينا، والحبلَى والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا. رواه أبو داود.

ورُويَ ذلك عن ابن عمر، ولا يخالف لهما في الصحابة.

ولأنه فُطِرَ بسبب نفس عاجزة من طريق الخُلُقَة، فوجبت به الكفارة كالشيخ الهِمِّ، وخبرهم لم يتعرض للكفارة، فكانت موقوفةً على الدليل كالقضاء، فإن الحديث لم يتعرض له، والمريض أخف حالا من هاتين، لأنه يُفطر بسبب نفسه.

إذا ثبت هذا، فإن الواجب في طعام المسكين مُدٌّ بُرٌّ، أو نصف صاع شعير، وعليهما القضاء مع الإطعام.

وقال ابن عمر وابن عباس: لا قضاء عليهما، لأن الآية تناولتهما، وليس فيها إلا الإطعام، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله وضع عن الحامل والمرضع الصوم".

ثم قال - مستدلا على القضاء -: إنهما يُطيقان القضاء، فلزمهما الحائض والنفساء، والآية أوجبت الإطعام ولم تتعرض للقضاء، وأخذناه من دليل آخر.

والمراد بوضع الصوم وضعه في مدة عُذْرهما كما جاء في حديث عمرو بن أمية عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله وضع عن المسافر" الحديث.

ولا يُشبهان الشيخ الهِمِّ، لأنه عاجز عن القضاء، وهما يَقْدِران عليه.

قال الإمام أحمد: أذهب إلى حديث أبي هريرة - يعني - ولا أقول بقول ابن عمر وابن عباس في منع القضاء «.

قال أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ) في كتاب
"الآثار"^(١): «عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أنه قال - في الحامل
والمرضع إذا خافتا على أنفسهما وأولادهما: أفطرتا وقضتا».

قال أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي في أحكامه^(٢): (باب
الحامل والمرضع):

«قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وزُفر، والثوري، والحسن بن
حَيٍّ: إذا خافتا على ولديهما أو على أنفسهما، فإنهما تُفطران وتُقضيان ولا
كفارة عليهما.

وقال مالك في المُرْضِع: إذا خافت على ولدها ولا يَقْبَلُ الصَّبِيُّ من
غيرها، فإنها تُفطر وتُقضي، وتطعم عن كل يوم مداً مسكينا، والحامل إذا
أفطرت لا إطعام عليها، وهو قول الليث بن سعد. وقال مالك: وإن خافتا
على أنفسهما فهما مثل المريض.

وقال الشافعي: إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء
والكفارة، وإن لم تُقَدِّرْ على الصوم فهما مثل المريض عليهما القضاء بلا
كفارة.

ورُويَ عنه في البُويُطي: أن الحامل لا إطعام عليها.

واختلف السلف في ذلك على ثلاثة أوجه:

فقال علي رضي الله عنه: عليهما القضاء إذا أفطرتا ولا فدية عليهما،
وهو قول إبراهيم، والحسن، وعطاء.

(١) ص ١٧٩، رقم: ٨١٥.

(٢) أحكام القرآن ١/ ٢١١-٢١٢.

وقال ابن عباس: عليهما الفدية بلا قضاء.

وقال ابن عمر، ومجاهد: عليهما الفدية والقضاء.

ثم استدل على مذهبه: حدثنا جعفر بن محمد بن أحمد الواسطي، قال حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد بن اليمان، قال حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام، قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، قال: حدثني أبو قلابة هذا الحديث، ثم قال: هل لك في صاحب الحديث الذي حدثني قال: فدلني عليه فلقينته، فقال: حدثني قريب لي يقال له أنس بن مالك قال: " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبلٍ لجارٍ لي أُخِذَتْ، فوافقته وهو يأكل فدعاني إلى طعامه، فقلت: إني صائم، فقال: « إذا أخبرك عن ذلك، إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة، والصوم، وعن الحامل والمرضع، قال: فكان يتلهف بعد ذلك؛ يقول: ألا أكون أكلت من طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دعاني ».

ثم قال: شطر الصلاة مخصوص به المسافر، إذ لا خلاف أن الحمل والرضاع لا يُبيحان قصر الصلاة.

ووجه دلالة على ما ذكرنا إخباره صلى الله عليه وسلم بأن وضع الصوم عن الحامل والمرضع، كوضعه عن المسافر ألا ترى أن وضع الصوم الذي جعله من حكم المسافر هو بعينه جعله من حكم المرضع والحامل، لأنه عطفهما عليه من غير استئناف ذكر شيء غيره، فثبت بذلك أن حكم وضع الصوم عن الحامل والمرضع، هو في حكم وضعه عن المسافر لا فرق بينهما، ومعلوم أن وضع الصوم عن المسافر إنما على جهة إيجاب قضائه بالإفطار من غير فدية، فوجب أن يكون ذلك حكم الحامل والمرضع.

وفيه دلالة على أنه لا فرق بين الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولديهما، إذ لم يفصل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما.

وأیضا لما كانت الحامل والمرضع يُرجى لهما القضاء، وإنما أُبيح لهما الإفطار للخوف على النفس أو الولد مع إمكان القضاء وجب أن يكونا كالمريض والمسافر^(١).

وقد ثبت نسخ الآية «وعلى الذين يطيقونه» بقوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر» الآية، وإنما يسوغ الاحتجاج بظاهرها لابن عباس لاقتصاره على إيجاب الفدية دون القضاء، ومع ذلك فإن الحامل والمرضع إذا كانتا إنما تخافان على ولديهما دون أنفسهما فهما تطيقان الصوم، فيتناولهما ظاهر قوله «وعلى الذين يطيقونه» الآية، وكذلك قال ابن عباس.

حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا أبان، قال: حدثنا قتادة، أن عكرمة حدثه أن ابن عباس حدثه في قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه»، قال: أثبت للحامل والمرضع.

وحدثني قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس «وعلى الذين يطيقونه» الآية، قال: كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة، وهما يطيقان الصيام، أن يُفطرا، ويُطعما مكان كل يوم مسكينا، والحبلی والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا.

فاحتج ابن عباس بظاهر الآية وأوجب الفدية دون القضاء عند خوفهما

(١) المصدر السابق ٢١٢/١.

على ولديهما، إذ هما تطيقان الصوم فشمّلهما حكم الآية.

قال: ومن أبى ذلك من الفقهاء ذهب إلى أن ابن عباس وغيره ذكروا أن ذلك كان حكم سائر المطيقين للصوم في إيجاب التخيير بين الصوم والفدية، وهو لا محالة قد يتناول الرجل الصحيح المطيق للصوم، فغير جائز أن يتناول الحامل والمرضع لأنهما غير مُخَيَّرَيْنِ؛ لأنهما إما أن تخافا، فعليهما الإفطار بلا تخيير، أو لا تخافا، فعليهما الصيام بلا تخيير.

وغير جائز أن تتناول الآية بحكم يقتضي ظاهرها إيجاب الفدية، ويكون المراد في أحد الفريقين التخيير بين الإطعام والصيام، وفي الفريق الآخر إما الصيام على وجه الإيجاب بلا تخيير، أو الفدية بلا تخيير، وقد تناولهما لفظ الآية على وجه واحد، فثبت بذلك أن الآية لم تتناول الحامل والمرضع.

ويدل عليه أيضا في نسق التلاوة ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

ويدل عليه أيضا ما قدمنا من حديث أنس بن مالك القشيري في تسوية النبي صلى الله عليه وسلم بين المريض والمسافر، وبين الحامل والمرضع في حكم الصوم»^(١).

قال ابن جرير الطبري:

« وأما الخبر الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه إن كان صحيحا، فإنما معناه أنه وضع عن الحامل والمرضع ما دامت عاجزتين عنه حتى تُطِيقا فَتَقْضِيَا، كما وضع عن المسافر في سفره حتى يقيم فيقضيه، لا أنهما أمرتا بالفدية والإفطار بغير وجوب القضاء، ولو كان في قول النبي صلى الله عليه وسلم: « إن الله وضع عن المسافر والمرضع والحامل

(١) المصدر السابق ١/ ٢١٢-٢١٤.

الصوم»، دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم إنما عني أن الله - تعالى ذكره - وَضَعَ عنهم بقوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ﴾ الآية، لوجب أن لا يكون على المسافر إذا أفطر في سفره قضاء، وأن لا يلزمه بإفطاره ذلك إلا الفدية، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع بين حكمه وبين حكم الحامل والمرضع، وذلك قولٌ إن قاله قائلٌ - خلافٌ لظاهر كتاب الله، وَلَمَّا أجمع عليه جميعُ أهل الإسلام»^(١).

وأخرج عبد بن حميد، من طريق يونس بن حميد، عن الحسن البصري قال: المرضع إذا خافت على ولدها أفطرت وأطعمت، والحامل إذا خافت على نفسها أفطرت وقضت، وهي بمنزلة المريض^(٢).
ومن طريق قتادة عن الحسن: تفطران وتقضيان^(٣).
وقال القرطبي في تفسيره^(٤):

« قال الحسن، وعطاء بن أبي رباح، والضحاك، والنخعي، والزهري، وربيعة، والأوزاعي، وأصحاب الرأي: الحامل والمرضع يفطران ولا إطعام عليهما، بمنزلة المريض يفطر ويقضي. وبه قال أبو عبيد، وأبو ثور، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي ثور، واختاره ابن المنذر.

وهو قول مالك في الحبلَى إن أفطرت، فأما المرضع إن أفطرت فعليها القضاء والإطعام.

وقال الشافعي وأحمد: يُفطران ويُطعمان وَيَقْضيان.»

(١) جامع البيان ٢/ ١٤٠.

(٢) انظر فتح الباري ٨/ ١٧٩-١٨٠، والدر المنثور ١/ ٤٣٤.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٨٩.

قال الخطابي في "معالم السنن" (١):

« مذهب ابن عباس في هذا أن الرخصة مُبْتَنًى للحبلى والمرضع، وقد تُسخت في الشيخ الذي يُطبق الصوم، فليس له أن يُفطر ويُفدي، إلا أن الحامل والمرضع وإن كانت الرخصة قائمة لهما، فإنه يلزمهما القضاء مع الإطعام، وإنما لزمهما الإطعام مع القضاء، لأنهما يُفطران من أجل غيرهما شفقةً على الولد وإبقاءً عليه.

وإذا كان الشيخ يجب عليه الإطعام وهو إنما رُخِّص له في الإفطار من أجل نفسه، فقد عُقِلَ أن من ترخص فيه من أجل غيره أولى بالإطعام، وهذا على مذهب الشافعي وأحمد، وقد روي ذلك أيضا عن مجاهد.

فأما الشيخ الكبير الذي لا يُطبق الصوم فإنه يُطعم ولا قضاء عليه لعجزه، وقد روي ذلك عن أنس، وكان يفعل ذلك بعدما أسن وكبر، وهو قول أصحاب الرأي ومذهب الشافعي والأوزاعي.

وقال الأوزاعي، والثوري، وأصحاب الرأي: الحبلى والمرضع تقضيان ولا تُطعمان كالمريض، وكذلك روي عن الحسن وعطاء والنخعي والزهري. وقال مالك بن أنس - في الحبلى: هي كالمريض تُقضي ولا تُطعم، والمرضع تُقضي وتُطعم.

أما وجوب القضاء، فلأن حالهما لا ينقص عن حال المريض.

وأما وجوب الفدية، فلأنهما يُطبقان الصوم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ «.

قال أبو محمد ابن حزم في "المجلى على المحلى" ^(١):

« مسألة:

والحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم، فصوم رمضان فرض عليهم، فإن خافت المُرْضِع على الرضيع قِلَّةَ اللَّبَنِ وَضِيعَتَهُ لذلك، وإيكون له غيرها، أو لم يقبل ثدي غيرها، أو الحامل على الجنين، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره أفطروا ولا قضاء عليهم ولا إطعام، فإن أفطروا والمرض بهم عارض فعليهم القضاء.

أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين والرضيع، فلقول الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ^(٢)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ» ^(٣)، فإن رحمة الجنين فرض ولا وصول إليها إلا بالفطر، فالفطر فرض، وإذا هو فرض فقد سقط عنهم الصوم، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على: المريض، والمسافر، والحائض، والنفساء، ومتعمد القيء فقط ﴿مَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ^(٤).

وأما الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم لكبره، فالله تعالى يقول

(١) المجلى ٦/ ٢٦٢-٢٦٤.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٠.

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ١.

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١)، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه.
وأما تكليفهم إطعاماً فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ
دماءكم وأموالكم عليكم حرام»^(٢)، فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها
نص ولا إجماع.

قال أبو محمد: رُوينا عن إبراهيم، عن علقمة: جاءت امرأة فقالت له: إني
حُبلى وأنا أُطيق أن أصوم، وزوجي يأمرني أن أفطر، فقال لها علقمة: أطيعي
ربك، واعصي زوجك.

ومن أسقط عنها القضاء: رُوينا عن حماد بن سلمة، عن أيوب
السختياني، وعبيد الله بن عمر، كلاهما عن نافع: أن امرأة من قريش،
سألت ابن عمر وهي حبلى، فقال لها: أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا
تقضي.

ومن طريق حماد بن سلمة، عن أيوب السختياني، وقتادة كلاهما، عن
سعيد بن جبیر عن ابن عباس أنه قال لَأَمَةٍ له مرضع: أنت بمنزلة ﴿وعلى
الذين يُطِيقُونَهُ﴾ الآية، أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي.

روينا كليهما من طريق إسماعيل بن إسحاق، عن الحجاج بن المنهال،
عن حماد.

ومن طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن جبیر قال:
تفطر الحامل التي في شهرها، والمرضع التي تخاف على ولدها، وتطعم كل
واحدة منهما كل يوم مسكينا، ولا قضاء عليهما.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رضي الله عنه.

واحدة منهما كل يوم مسكينا، ولا قضاء عليهما.

وبه يقول قتادة، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب.

وممن أسقط الإطعام كما روينا من طريق عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: تُفْطِرُ الحامل والمرضع في رمضان ويقضيان صياما ولا إطعام عليهما.

ومثله عن عكرمة، وإبراهيم النخعي، وهو قول أبي حنيفة، وسفيان.

وممن رأى عليهما الأمرين جميعا عطاء بن أبي رباح، فإنه قال: إذا خافت المرضع والحامل على ولديهما، فلتُفْطِرَ ولتُطْعِمَ مكان كل يوم نصف صاع، ولتقصر بعد ذلك، وهو قول الشافعي.

قال أبو محمد ابن حزم: فلم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الإطعام، فلا يجب شيء من ذلك، إذ لا نص في وجوبه ولا إجماع.

قلت: أصاب ابن حزم، لأنهما فعلا ما يجوز لهما فعله والذمة بريئة، فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف.

وقال: وعهدنا بهم يقولون في قول صاحب إذا وافقهم: مثل هذا لا يقال بالرأي، فهلا قالوا هاهنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء^(١).

قلت: وهو قول ابن عباس أيضا كما ثبت بالأسانيد الصحيحة المتقدم ذكرها، ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر منها أهل العلم.

قال: وقد روينا عن ابن عباس مثل قولنا، كما روينا عن إسماعيل بن إسحاق، حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيري، حدثنا عبد العزيز بن محمد - هو

(١) المحلى ٦/٢٦٤.

الدراوردي - عن حميد، عن بكر بن عبد الله المزني، عن ابن عباس: أنه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها، فرخص لها ابن عباس في الفطر. قال علي^(١): ولم يذكر قضاء ولا طعاما.

قلت: تقدمت عنه الأسانيد بعدم القضاء دون الإطعام.

قال مالك: أما المرضع فتفطر وتطعم عن كل يوم مسكينا، وتقضي مع ذلك، وأما الحامل فتقضي ولا إطعام عليها، ولا يُحفظ هذا التفسير عن أحد من الصحابة والتابعين.

قال أبو محمد: احتج من رأى الإطعام في ذلك بقول الله تعالى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ الآية.

وذكروا ما رُوِيَّناه من طريق حماد بن سلمة، حدثنا قتادة، عن عكرمة قال: نزلت هذه الآية في الحبلى، والمرضع، والشيخ، والعجوز.

واحتج من رأى القضاء بما رُوِيَّناه من طريق يزيد بن هارون، عن جوير، عن الضحاك بن مزاحم قال: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يُرَخِّصُ للحبلى والمرضع أن يفطرا في رمضان، فإذا أفطمت المرضع وَوَضَعَتِ الحبلى جَدَّدَتَا صَوْمَهُمَا».

قال علي: حديث عكرمة مرسل، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا، جوير وهو ساقط، والضحاك مثله، والإرسال مع ذلك.

لكن الحق في ذلك ما روينا في حكم الصوم في السفر من طريق سلمة ابن الأكوع أن هذه الآية منسوخة.

(١) هو ابن حزم.

ومن طريق حماد بن زيد، عن علقمة، عن محمد بن سيرين، عن ابن عباس: أنه قرأ هذه الآية ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾، فقال: هي منسوخة.

فهذا هو المسند الصحيح الذي لا يجوز خلافه.

وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَإِنَّهُمْ يَصْرَفُونَ ظَاهِرَ الْآيَةِ تَصْرِيفَ الْأَفْعَالِ فِي غَيْرِ مَا أُنْزِلَتْ فِيهِ، فَمَرَّةٌ يَحْتَجُونَ بِهَا فِي أَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ، وَمَرَّةٌ يَصْرَفُونَهَا فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَكُلُّ هَذَا إِحَالَةٌ لِكَلَامِ اللَّهِ وَتَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وما ندري كيف يستجيز من يعلم أن وعد الله حق مثل هذا في القرآن، وفي دين الله تعالى، ونعوذ بالله من الضلال.

وأما الشيخ الكبير، فإن أبا حنيفة أوجب عليه إطعام مسكين مكان كل يوم.

ولم ير مالك الإطعام عليه واجبا.

وقال الشافعي مرة كقول أبي حنيفة، ومرة كقول مالك.

قال أبو محمد: روينا من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن علي ابن عبد الله، عن سفيان وجريز، قال سفيان: قال عمرو بن دينار: أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأها: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطَوُّونَهُ﴾، أي يَكْلَفُونَهُ وَلَا يُطِيقُونَهُ، قال: هذا الشيخ الكبير اهِمُّ والمرأة الكبيرة اهِمَّةٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمُ يُفْطِرُ وَيُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، قال: الواحد كفارة والثلاثة تطوع.

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان، عن عبد الرحمن بن حرملة قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ﴾ الآية: هو الكبير الذي عجز عن الصوم، والحبلى يَشْتَقُّ عَلَيْهَا الصَّوْمُ، فعلى كل واحد منهما إطعام مسكين عن كل يوم.

وعن الحسن، وقتادة في الشيخ الكبير والعجوز: أنهما يُطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

وعن عطاء، والحسن، وسعيد بن جبير مثل ذلك، ورؤي عن قيس بن السائب، وهو من الصحابة مثل ذلك.

وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم.

وعن مكحول، وطاوس، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش من الصوم: أنه يُفطر ويُطعم عن كل يوم مُداً.

قال أبو محمد: فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يُطيق الصوم لِهَرَمِهِ إطعام مسكين مكان كل يوم، ولم يره على الحامل والمرضع، وأوجه مالك على المرضع خاصة، ولم يوجهه على الحامل ولا الشيخ الكبير، وهذا تناقض ظاهر.

واحتج بعض الحنفيين بأن الحامل والمرضع بمنزلة المريض والمسافر، لأنهم كلهم أبيح لهم الفطر دون إطعام.

قال علي: والشيخ كذلك وهو أشبه بالمريض والمسافر، لأنه أبيح له الفطر من أجل نفسه، كما أبيح لهما من أجل أنفسهما.

وأما الحامل والمرضع، فإنما أبيح لهما الفطر من أجل غيرهما.

قال علي: وأما المالكيون فيُشنعون بخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم، وقد خالفوا هاهنا علياً، وابن عباس، وقيس بن السائب، وأبا هريرة، ولا يُعرف لهم من الصحابة مخالف.

وخالفوا عكرمة، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وقتادة، وسعيد بن جبير، وهم يُشنعون بمثل هذا.

قال أبو محمد: وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما الرواية عن ابن عباس أنه كان يقرأها ﴿وعلى الذين يُطَوَّقونه﴾، فقراءة لا يحل لأحد أن يقرأ بها، لأنه لا يؤخذ إلا عن لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن احتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة، وحاش لله أن يُطَوَّقَ الشيخ ما لا يُطبق.

وقد صح عن سلمة بن الأكوع، وعن ابن عباس نسخ هذه الآية كما ذكرنا، وأنها لم تُنزل قط في الشيخ، ولا في الحامل، ولا في المرضع، وإنما نزلت في حال، وقد نُسخَتْ وبطلت.

والشيخ والعجوز اللذان لا يُطبقان الصوم، فالصوم لا يلزمهما، قال الله تعالى: ﴿لا يكلفُ اللهُ نفساً إلاَّ وُسْعَهَا﴾، وإذا لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما، لأن الله تعالى لم يُلزمهما إياها ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، والأموال محرمة إلا بنص أو إجماع، والعجب كله من أن أبا حنيفة ومالكا والشافعي يسقطون الكفارة عمن أفطر في نهار رمضان عمداً، وقصد إبطال صومه عاصياً لله تعالى بفعل قوم لوط، وبالأكل وشرب الخمر عمداً، وبتعمد القبيح.

نعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من بين أسنانه شيئاً من طعامه، فتعمد أكله ذاكراً لصومه، ثم يوجبون الكفارة على من أفطر ممن أمره الله تعالى بالإفطار وأباحه له، من مرضع خائفة على رضيعها التلف، وشيخ كبير لا يُطبق الصوم ضعفاً، وحامل تخاف على ما في بطنها.

وحسبك بهذا تخليطاً، ولا يحل قبول مثل هذا إلا من الذي لا يُسأل عما يفعل وهو الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم»^(١).

قال ابن رشد في البداية^(٢):

«اختلفوا في مقدار الإطعام:

(١) المحلى ٦/٢٦٤-٢٦٦.

ووجدت بخط الشيخ ورقة مفردة، مع كراسة هذا البحث فيها تلخيص لما تقدم نقله عن ابن حزم، وهذا نص ما فيها: ((فصل (رأي ابن حزم في هذه المسألة): ومذهب ابن حزم الظاهري في هذه المسألة أن الحامل والمرضع ليس عليهما قضاء ولا إطعام، كما تقدم ذكره عنه.

واستدل على عدم القضاء عليهما بعدم ورود نص في ذلك ولا إجماع، وأن الله تعالى لم يوجب القضاء إلا على خمسة أشخاص: الأول: المريض. والثاني: المسافر. والثالث: الحائض. والرابع: النفساء. والخامس: المتعمد للقيء.

ثم ذكر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾.

واستدل على انتفاء الإطعام عنهما بقوله صلى الله عليه وسلم "إن دمائكم وأموالكم عليكم حرام"، ثم قال: لا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع.

وناقش أهل الأقوال المتقدمة الذكر في المسألة بعد ذلك مناقشة حارة على عادته تتضمن الخرق والشتم، أعرضت عن ذكرها، إذ لا طائل تحتها، أعاذنا الله من بداءة اللسان، وغفر لنا وله.

وقال: وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي صلى الله عليه وسلم، وأختار أن الآية المتقدمة منسوخة، وأنها لم تنزل في الشيخ الكبير، ولا في الحامل ولا في المرضع، وإنما نزلت في حال، وقد نسخت وبطلت.

وقال: وهذا القول هو المسند الصحيح الذي لا يجوز غيره).

(٢) بداية المجتهد ١/٣١٣.

قال مالك والشافعي وأصحابهما: يُطعم لكل مسكين مُدًّا بمدِّ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجزئ أقل من مدين بمد النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك نصف صاع لكل مسكين.

وسبب اختلافهم معارضة القياس للأثر، أما القياس، فتشبيه هذه الفدية بفدية المنصوص عليها.

وأما الأثر فما روي في بعض طرق حديث الكفارة أن الفرق كان فيه خمسة عشر صاعاً، لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعاً على الواجب من ذلك لكل مسكين، إلا دلالة ضعيفة، وإنما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا القدر.

قال أبو يعلى في مسنده^(١):

حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا عمران، عن أيوب، عن ابن أبي تيمية قال: «ضَعُفَ أنس عن الصيام فصنع جَفْنَةً من ثريد، فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم».

(مقدار الطعام على القول بوجوبه عليهما)

قال الدارقطني في "سننه"^(٢):

«حدثنا أحمد بن عبد الله الوكيل، حدثنا إسحاق بن الضيف، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس قرأ

(١) ٢٠٤/٧، رقم: ٤١٩٤.

(٢) ٢٠٧/٢.

﴿وعلى الذين يطيقونه﴾ يقول: هو الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام،
فُيُفْطِرُ وَيُطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا نِصْفَ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ.

حدثنا أحمد بن عبد الله الوكيل، حدثنا ابن عرفة، حدثنا روح، حدثنا
عمران بن حدير، عن أيوب، عن أنس بن مالك: أنه ضَعُفَ عَنْ الصَّوْمِ
عَامًا، فَصَنَعَ جَفْنَةً مِنْ ثَرِيدٍ، وَدَعَا ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَأَشْبَعَهُمْ^(١).

حدثنا أحمد بن عبد الله، حدثنا ابن عرفة، حدثنا روح، حدثنا سعيد
وهشام، عن قتادة: أن أنسا ضعف قبل موته فأفطر، وأمر أهله أن يُطْعَمُوا
مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، قَالَ هِشَامُ فِي حَدِيثِهِ: فَأَطْعَمَ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا^(٢).

حدثنا أبو صالح الأصبهاني، حدثنا أبو مسعود، حدثنا علي بن إسحاق،
عن المبارك، عن محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن مجاهد قال:
سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ السَّائِبِ يَقُولُ: إِنْ شَهْرَ رَمَضَانَ يَفْتَدِيهِ الْإِنْسَانُ أَنْ يُطْعَمَ
عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، فَأَطْعَمُوا عَنِّي مَسْكِينِينَ^(٣).

حدثنا أبو صالح الأصبهاني، حدثنا أبو مسعود، حدثنا عبد الله بن
صالح، عن معاوية بن صالح، أن أبا حمزة، حدثهم عن سليمان بن موسى،
عن عطاء، عن أبي هريرة قال: مَنْ أَدْرَكَ الْكَبِيرُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصُومَ رَمَضَانَ
فَعَلِيهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدٌّ مِنْ قَمْحٍ^(٤).

واختلف في مقدار الفدية:

فقال مالك: مُدٌّ بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرَهُ،

(١) ٢٠٧ / ٢.

(٢) المصدر السابق ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: كفارة كل يوم صاع تمر أو نصف صاع.

وعن ابن عباس: نصف صاع من حنطة كما تقدم آنفا.

وقال الإمام أحمد: مد بر أو نصف صاع شعير^(١).

قال البخاري: فقد أطعم أنس بن مالك بعد ما كبرَ عاماً أو عامين، كلَّ يوم مسكينا خبزاً ولحماً، وأفطر^(٢).

قال الحافظ: روى عبد بن حميد، من طريق النضر بن أنس، عن أنس: أنه أفطر في رمضان وكان قد كبر، فأطعم مسكينا كل يوم^(٣).

قال: ورويناه في فوائد محمد بن هشام بن ملاء^(٤)، عن مروان، عن معاوية، عن حميد قال: ضعف أنس عن الصوم عام توفي، فسألت ابنه عمر ابن أنس أطاق الصوم، قال: لا، مذ ما عرف أنه لا يطيق القضاء، أمر بجفانٍ من خبز ولحم فأطعم العدة أو أكثر، وكان أنس في عشر المئة.

وفي "الموطأ"^(٥) عن مالك أنه بلغه: أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام، فقال: تُفطر وتُطعم مكان كل يوم مسكينا مداً من بر بمُدِّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٢٨٩.

(٢) ذكره البخاري تعليقا في صحيحه، كتاب التفسير، باب أيامل معدودات الآية، ١٧٩/٨ مع الفتح.

(٣) فتح الباري ٨/١٨٠.

(٤) فوائد ابن ملاء رقم: ١٧.

(٥) في كتاب الصيام، باب من أفطر في رمضان من علة ١/٣٠٨.

قال أبو داود: « سمعت أحمد: سئل عن امرأة أفطرت من مرض ثم صحّت بين ذلك، فكانت تخرج وتدخل، ولا تقدر تصوم، فجاءها رمضان آخر، فأفطرت من يومين ثم ماتت، قال: إذا صحت يستحب أن يُطعم عنها، قيل: كم، قال: مد لكل مسكين، فقال: أطعمهم، قال: نعم، كم أفطرت، قال: ثلاثين يوماً، قال: فاجمع ثلاثين مسكينا وأطعمهم مرة واحدة، أشبعهم إن قدرت خُبْزاً ولحمًا، أو من أوسط طعامِهِ »^(١).



(١) مسائل الإمام أحمد (ص ٩٣-٩٤) - طبعة المنار - من الأصل.